

من سنة أو حديث فأكثرت تسمية **السنة** الأولى ينبغي معرفة الفاظ تدور
بين الحديث والسنن والأثر والسنن والاسناد والسند والمثاق والظالمات
والحدود والمأذون والمخبر والمخبر ثم يوفى ضد الإنشاء واصطلاحاً
قبل مراد من الحديث بمعنى الاصطلاح في طلقه على المرفوع والموقوف
والمقصوع وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء
عن غيره ومن ثم قيل الحديث يشتمل الحديث المحدث وبالترجيح ونحوها
الخبر وقيل كل حديث خبر ولا يسمون والأثر في اللغة بقية الدار ونحوها
واصطلاحاً قيل مراد من الحديث أيضاً ما قاله النووي أنه الحديث يسمى
المرفوع والموقوف بالأثر ولهذا يسمى الحديث أيضاً وقاله فقهاء آخر أسان
الخبر هو المرفوع والأثر الموقوف ولعل وجهه أن الأثر هو بقية الشئ
والخبر ما يجز به فلما كان قوله الصحاح بقية من قوله المصطفى صلى الله عليه
وكان أصل الأخبار إنما هو عليه الصلاة والسلام ناسبه أن يسمى
قوله الصحاح أيضاً قوله المصطفى خبراً والسنن في اللغة الصمت ومن قولهم
فإن سننهم معتمد واصطلاحاً الطريق الموصلة إلى المآلثة المرفوعة
التي يتوصلون بها إلى الحديث سموا بذلك لاعتقاد الحفاظ في صحة الحديث
وضعفه عليهم والاسناد لغة مطلق الأخبار واصطلاحاً الإخبار عن
طريق المرفوع فهو مشترك مع السنن في اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه
عليه ولذا قال ابن جماعة الحديث يستعمل في السنن والاسناد لشمس
واحد هو السنن بفتح النون لغة اسم مفعول من اسند واصطلاحاً
الحديث الذي يصدق سننه من رواية النبي صلى الله عليه وسلم
ويطلق على التامة الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة الكرام كسنن محمد
وقد يطلق ويراد به الاسناد فيكون مصدر كسنن الفردوس فإن الفردوس
اسم الكتاب الذي ذكر فيه أحاديث غير مسندة وسموا الفردوس بما جاز
ولده والفت كتاباً جمع فيه أسانيد تلك الأحاديث وسموا سنن الفردوس
والمثاق لغة ما صلب وأرفع من كل شئ واصطلاحاً ما ينسب إليه

السنن

السنن عن الكلام فهو بنفس الحديث الذي ذكر الاسناد له سمي بذلك
الأثر الشخص السنن بقوله بالسنن ورفعته إلى قائله والطالب هو مراد
فمن الحديث الشارح فيه والمحدث من عرف رجاله الرواية والمراد من الذي
حدث به والمحافظة من حفظ ما نزلت حديث مسندة وضبطها والجمعة
من حفظ ثلثمائة ألف حديثاً بأسانيد لها من أحاط بالسنن
التبيين الثاني ينبغي أن يعلم أنه لا خلاف بين العامة والخيار في أن الاسم
انفصاحاً عن الرواية عن الثقة الدولة إلا أنهما اختلفا فيما إذا جاءت
الرواية بالسنن بانه قال الراوي عن فلان فقال الإمام البخاري إن ثبت
بين الراوي والمراد عنه المعاصرة والقادة الرواية مقبولة وتحمل الضعفة
عليه أنه سمع منه حيث ثبت لقائه له ما لم يشتهر الراوي بالشد ليس
وهو حذف الواسطة بينه وبين من روى عنه وقال الإمام مسلم
ابن الحجاج لا يشترط بنية القادة بل يكفي بنية المعاصرة بين الراوي والمراد
عنه بالسنن فإذا ثبت المعاصرة بينهما تحمّل الضعفة على أنه سمع منه
ويردوه فيما قاله قال النووي والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه
أئمة هذا الفن على من الحديث والخيار وغيرهما وأعلم أنهما اختلفا
أيضاً في المرفوعة بين قول الراوي حدثنا وأخبرنا فقال الإمام البخاري
إن قول الراوي حدثنا وأخبرنا بمعنى واحد وقال الإمام مسلم إن حدثنا
لا يجوز إطلاقه إلا ما سمع من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا لا فرق على
الشيخ وقال آخرون بنية الصبيح بجملة التحمل فلا سمع من لفظ
الشيخ سمعت أو حدثنا لما فرأه على الشيخ أخيراً أو الإحوط الرضا
بصورة الواقع فيقول إن كان قرأه على فلان أو أخبرنا أو أخبرنا عليه
وإن كان سمع بقراءة غيره عليه الشيخ يقول قرأه علي وإنا أسمع
أو أخبرنا فإن قرأه عليه وإنا أسمع وفصل بعضهم تفصيلاً آخر
فقال من سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال حديثه ومن سمع
بقراءة غيره عليه جمع فقال حدثنا ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال

